متطلبات تعديل نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ليتماشى مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام(IPSAS)

Requirements for amending the public accounting system in Algeria to align with international public sector accounting standards (IPSAS)

حافي هدى

جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي-جيجل، houda.hafi@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/12 تاريخ القبول: 2025/04/22. تاريخ النشر: 2025/04/28.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على إمكانية تكييف نظام المحاسبة العمومية في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) وخاصة من خلال تنبني الجزائر للقانون العضوي 18-15 وتطبيق الاصلاح الميزانياتي والمحاسبي على مستوى الادارات العمومية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة العمومية للقطاع العام دورا كبيرا في إعطاء صورة حقيقة للذمة المالية للمؤسسة لهذا سعت الجزائر إلى اعتماد هذه المعايير من خلال تطبيق محتوى القانون العضوي 18-15 المتضمن القوانين المالية للمؤسسات العمومية، والذي يعتبر أهم المتطلبات العملية للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام . لأنه يسمح بتوفير جملة من المعلومات الضرورية من أجل تقييم الأداء والتنبؤات المالية، واتخاذ القرارات الاقتصادية والتمويلية كما يساعد في القيام بالوظائف المختلفة كتحديد المركز المالي والتدفقات النقدية وإجراء عمليات المقارنة.

كلمات مفتاحية: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، القانون العضوي 18-15، الاصلاح الميزانياتي.

المؤلف المرسل: حافي هدى، **الإيميل:** houda.hafi@univ-jijel.dz

Abstract:

The purpose of this research paper is to: clarify the possibility of convergence of the public accounting system in Algeria with IPSAS, especially in view of Organic Law 18-15 in Algeria and the public administration level of implementation of budgetary and accounting reform.

The study concluded that the public sector accounting standards play a major role in providing a true picture of the financial status of the institution. Therefore, Algeria sought to adopt these standards by implementing the content of Organic Law 18-15, which includes the financial laws for public institutions, , which is considered the most important practical requirement for adapting to the international accounting standards for the public sector. Because it provides a range of information necessary for performance evaluation, financial forecasting, and making economic and financial decisions, it also helps in performing various functions such as determining financial position and cash flows and conducting comparious.

Keywords: International Public Sector Accounting Standards, Organic Law 18-15, Budget Reform.

1. مقدمة:

تماشيا مع الحركة التي تبنتها أغلب دول العالم لتقريب معاييرها نحو المعايير الدولية، بادرت الجزائر في نهاية تسعينيات القرن الماضي إلى بعض الأعمال المتعلقة بتجديد وتحديث نظامها المحاسبي العمومي وبدء عملية مواءمة نظامها و معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن في أوانها بالنسبة للبيئة الجزائرية. وفي إطار إعادة جدولة موجة الإصلاحات وتكرار التاريخ، تم خلال تلك الفترة سن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقانون المالية، والذي يهدف من خلال محتوياته إلى إصلاح نظام المحاسبة العمومية والميزانية في الجزائر، والذي شرع في تطبيقه من قبل وزارة المالية ابتداء من سنة 2023 لاتخاذ الخطوة الأولى لمواءمة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، و المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ذكره يمكن لنا طرح الإشكالية التالية:

ماهي متطلبات تعديل نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ليتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)؟

التساؤلات الفرعية:

بالإضافة إلى الإشكالية الرئيسية، ومن أجل توضيح موضوع البحث، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل المحاسبة العمومية في الجزائر بحاجة إلى الإصلاح؟
- هل من الممكن تعديل نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ليتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام؟
- ما هو معيار نجاح ملاءمة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS.

الفرضيات:

استجابة للمشكلة الرئيسية والأسئلة الفرعية أعلاه، سنحاول البدء بالفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: نظام المحاسبة العمومية في الجزائر يحتاج إلى إصلاح لتلبية متطلبات مستخدمي البيانات المالية.
- الفرضية الثانية: يجب أن يتوافق نظام المحاسبة العمومية في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.
- الفرضية الثالثة: تعتبر عملية تدريب وتأهيل الموارد البشرية أحد المتطلبات الأساسية لنجاح تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

الأهداف:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ تسليط الضوء على واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؛
- ✓ إلقاء نظرة على المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام **(IPSAS)**؛
- ✓ التعرف على مختلف الإجراءات العملية التي أقرها القانون العضوي 18-15، وتطبيق الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على مستوى الإدارات العمومية.

المنهج المتبع:

لمعالجة الإشكالية المطروحة وإثبات فرضيات الدراسة ، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال طرح ومناقشة المفاهيم النظرية حول واقع المحاسبة العمومية في الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام **IPSAS.**

2. إصلاح نظام المحاسبة العمومية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

يمكن اعتبار معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بمثابة محاسبة عامة حديثة. وهي إطار عمل لتنسيق وتقارب الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي. وتعكف العديد من البلدان حاليًا على تبني المعايير التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

1.2 مفهوم المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS)

يعرف المعيار المحاسبي بأنه: " بيان صادر عن هيئة محاسبية أو تنظيمية مهنية رسمية يتضمن عناصر البيانات المالية أو أنواع المعاملات أو الأحداث المتعلقة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، وهو عبارة عن بعض الإجراءات المطلوب اتخاذها أو إبلاغها ويحدد المعايير التي يجب تطبيقها في القياس أو العرض أو الأداء أو الإفصاح" (عشة، 2022).

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) هي مجموعة المعايير والإرشادات والأطر المفاهيمية التي نشرها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، لاستخدامها من قبل القطاع العام في إعداد وتقديم التقارير المالية للأغراض العامة. تتقارب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية في ملاحظة أن كليهما يسعى، كهدف أساسي لهما، إلى تطبيق أفضل الممارسات في إعداد التقارير عن المسائل المالية من قبل كيانات القطاع العام (باني، 2021).

عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أنها: "توضح متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تتناول المعاملات والأحداث في البيانات المالية للأغراض العامة (للمحاسبين، 2009).

من التعريفات السابقة، يمكن تعريف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) على أنها مجموعة من القواعد والأسس المستخدمة في إعداد التقارير المالية للقطاع العام. تعكس مثل هذه المعايير التي أعدها

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مثل هذه المصداقية الدولية التي تساعد في تحسين مستويات جودة الإفصاحات المالية عن قطاع ما كمنتج ثانوي للنتائج من الهيئات العامة.

2.2 مراحل الاصلاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

لقد جاء هذا الإصلاح الجديد بعد التخلي عن مشروع الإصلاح المحاسبي لسنة 1995 لعدم توافقه مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والذي استهدف وضع الخطوط العريضة لتحديث النظام المحاسبي العمومي في الجزائر من خلال تبني وزارة المالية لمشروع الإصلاح المالي والمحاسبي المتكامل في إطار مشروع تحديث أنظمة الميزانية. وقد مر مشروع إصلاح المحاسبة العامة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بمرحلتين: (فتحية، 2019-2020)

– المرحلة الأولى: الاتفاقيات المبرمة لمشروع الإصلاح (فيفري 2005 إلى أفريل 2009):

أبرمت الجزائر اتفاقات مع مكتب استشاري فرنسي GIP ADETEF (مكتب فرنسي مهتم بإصلاح المحاسبة العمومية) لإنجاز مشروع إصلاح نظامها المحاسبي للاستفادة من الخبرة الفرنسية في هذا المجال من الإصلاح المحاسبي، وقد تم الاتفاق على مدة أربع سنوات، وكانت فترة العمل من فبراير 2005 إلى نهاية أبريل 2009.

المرحلة الثانية: الوثائق المنجزة في إطار إنشاء مخطط محاسبي للدولة (2010–2013)

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى والتي تم فيها إنجاز عدة دراسات وتحديد المجالات التي يتعين تطويرها في النظام المحاسبي العمومي بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، استكملت الدولة سنة 2013 إعداد الوثائق الخاصة بإعداد خطة محاسبية جديدة في إطار إعداد دليل إرشادي يكون بمثابة دليل يعتمد عليه مختلف المشرفين على تنفيذ هذه الخطة الجديدة وهذه الوثائق هي: (فتحية، 2019-2020، الصفحات 143-144)

– مخطط توجيهي لتكييف الواقع المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية

يسمح هذا الدليل الذي يعتبر مرجع يتم الاعتماد عليه عند تطبيق المعايير. بمعرفة كيفية تكييف نظام المحاسبة العمومية بالجزائر ليكون ملائم مع المعايير الدولية.

- **مشروع لهيكلة حسابات الدولة « Projet d'architecture des comptes de l'Etat ».**

يحتوي هذا الدليل على القواعد والإجراءات التي يتم على أساسها معالجة وتسجيل العمليات المالية للدولة خلال الفترة المحاسبية.

- **مشروع المخطط المحاسبي للدولة « Recueil du Plan Comptable de l'Etat »** هذا المشروع يسمح بتجميع كل الحسابات الخاصة بالدولة في إطار مخطط محاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
- **مخطط الكتابات المحاسبية « Schema d'écritures comptables ».**

هذه الوثائق السابقة الذكر يعتمد عليها المختصون من أجل تطبيق مشروع المخطط المحاسبي للدولة الذي يتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى أنه تم تحديد كيفية إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك وضع نظام معلومات من أجل التحول إلى المخطط المحاسبي للدولة.

- **إعداد قوائم مالية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.**

يجب على الهيئات العمومية إعداد قوائم مالية في نهاية السنة وفق المعايير الدولية والتي يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين منها والمتمثلة في خمسة قوائم مالية وهي:

- جدول الوضعية الصافية " الأصول والخصوم
- جدول النفقات الصافية الذي يبين النجاعة والأداء المالي؛
- جدول رصيد عمليات الخزينة الذي يبين النفقات والإيرادات؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- الملاحق التي تبين المعلومات الضرورية التي توضح تفاصيل الحساب.

- **استخدام البرامج المعلوماتية في تسيير القوائم المالية:**

هو عبارة عن برنامج معلوماتي يهدف إلى تسهيل عملية تحويل الحسابات من مدونة الحسابات التي تعد حسب منظور محاسبة الاستحقاق نحو المخطط المحاسبي المتوافق مع المعايير، ولقد تم العمل على إيجاد برنامج المعلومات الذي يساعد على القيام بهذه العملية، وهذا بالتنسيق مع مختلف الهيئات العمومية للدولة والتي تخضع لنظام المحاسبة العمومية، من أجل توفير معلومات محاسبية وفقا لمبدأ محاسبة الالتزام والأخذ بعين الاعتبار الحقوق المثبتة (أحمد، 2015/2016).

من خلال ما تقدم يمكن الاستنتاج أن مشاريع إصلاح النظام المحاسبي العمومي في الجزائر ومحاولة جعله متماشيا مع المعايير الدولية مرت بعدة مراحل، وقد خلصت المجموعة الاستشارية **GIP–ADTETEF** إلى إعداد مجموعة من الدراسات ووضعها في شكل تقارير توضح الأسس التنظيمية والفنية لمشروع النظام المحاسبي للدولة الجديد الذي تم إعداده للانتقال من محاسبة الصناديق إلى محاسبة الالتزامات لإعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن التزامات الدولة في أي وقت.

3– مراحل تنفيذ مشروع المخطط المحاسبي الجديد

استنادًا إلى الأهداف الجديدة المعتمدة في رؤية المخطط المحاسبي الجديد للدولة، تم اعتماد استراتيجية لتنفيذ هذا الإصلاح عبر مرحلتين: (نادية، 2018)

أ– المرحلة الانتقالية:

ينصب التركيز الرئيسي خلال هذه المرحلة على بناء تطبيق معلومات حاسوبي لهذه المرحلة من تطوير التطبيق الذي سيسمح بالانتقال من رمز حسابات الخزانة إلى المحاسبة الجديدة من خلال التحويل الجدولي، والذي سيسمح بوضع حساب من المخطط المحاسبي للدولة PCE مقابل كل حساب من رمز حسابات الخزينة NCTوبدوره، يتم استخراج جداول مالية مختلفة من هذا الجدول والتي تشمل الميزانية وجدول التكاليف النهائية وجدول مخلفات العمليات وجدول تدفقات الخزانة والتي تقتصر فقط على تسجيل العمليات المتعلقة بمحاسبة الصناديق أي تلك التي تسجل النفقات المتكبدة والدخل الذي تم تحصيله.

ب– المرحلة النهائية: تهدف هذه المرحلة إلى تنفيذ مشروع المخطط المحاسبي الجديد، وذلك بعد إتمام المهام التالية:

- إتمام عملية الإحصاء الشامل للاستثمارات المادية للدولة من قبل المديرية العامة للأملاك الوطنية، بهدف تضمينها في المخطط المحاسبي الجديد وفقًا للمعيار الفرنسي رقم 06 المتعلق بالاستثمارات. كما سيتم إدراج عملية التقييد المحاسبي الفوري للحقوق المثبتة المتعلقة بالإيرادات، بالتنسيق مع المديرية العامة للضرائب، وذلك وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في المعيار (IPSAS) رقم 23 المتعلق بـ "الإيرادات السيادية".
- إكمال الدورات التدريبية المخصصة لمختلف الجهات المعنية في مجال المحاسبة العمومية، وخاصة المحاسبين العموميين بجميع فئاتهم، بالإضافة إلى الأمرين بالصرف والمراقبين العموميين من مختلف الوزارات المعنية بالصرف.

4- عرض المعايير المتبناة في مشروع العصرنة بالجزائر

في إطار تحديث نظام المحاسبة العمومية ليتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، تم تشكيل لجنة تضم أعضاء من فرنسا والجزائر بهدف إعداد دليل للمعايير المحاسبية يتناسب مع الواقع المحاسبي في الجزائر. تأتي هذه المبادرة ضمن جهود تكييف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد قامت اللجنة بدراسة المعايير الدولية والفرنسية، واختارت مجموعة من المعايير التي تمثل مزيجًا من كلا النظامين، والتي يمكن تطبيقها في الجزائر. وقد تم اعتماد قائمة تضم 17 معيارًا تتناسب مع البيئة الجزائرية، حيث تم اعتماد 12 معيارًا من المعايير الدولية و5 معايير من المعايير الفرنسية، وسنستعرض هذه المعايير في الجدولين التاليين: (الحميد، 2021).

الجدول رقم (01): قائمة المعايير الدولية التي سيتم اعتمادها في الجزائر.

رقم المعيار	إسم المعيار	
IPSASI	عرض البيانات المالية	PRESENTATION DES ÉTATS FINANCIERS
IPSAS2	بيان التدفق المالي	TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE DE L'ETAT
IPSAS03	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	SOLDE NET DE L'EXERCICE, ERREURSFONDAMENTALES ET CHANGEMENTS DEMETHODES COMPTABLES
IPSAS07	الاستثمارات في المنشآت المشتركة (الزميلة)	PARTICIPATIONS ET L'ETAT DE CREANCES RATTACHEES
IPSAS09	الايرادات من المعاملات التبادلية	PRODUITS DES OPERATIONS AVEC CONTREPARTIE DIRECTE
IPSAS12	المخزون	STOCKS

IPSAS13	عقود الإيجار	CONTRATS DE LOCATION
IPSAS19	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة	LES PROVISIONS, PASSIFS EVENTUELS ET ACTIFS EVENTUELS
IPSAS21	انخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد	DEPRECIATION D'ACTIFS GENERATEURS DE TRESORERIE
IPSAS23	الايرادات من المعاملات غير التبادلية	LES PRODUITS DES OPERATIONS SANS CONTREPARTIE DIRECTE
IPSAS24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية	PRESENTATION DES INFORMATIONS BUDGETAIRES DANS LE REPORTING
IPSAS31	الأصول غير الملموسة	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES

المصدر: فتحية بوعبانة، عبد الحميد حسياني، مرجع سبق ذكره، ص 250.

الجدول رقم (02): قائمة المعايير الدولية الفرنسية التي سيتم اعتمادها في الجزائر

رقم المعيار	إسم المعيار	
المعيار رقم 02	**الأعباء**	**LES CHARGES**
المعيار رقم 06	**الأصول المادية**	**IMMOBILISATIONS CORPORELLES**
المعيار رقم 09	**الحقوق على الأصول المتداولة**	**LES CREANCES DE L'ACTIF COURANT**
المعيار رقم 10	**مكونات خزينة الدولة**	**LES COMPOSANTES DE LA TRESORERIE DE L'ETAT**
المعيار رقم 11	**الديون والأدوات المالية لأجل**	**DETTES FINANCIÈRES ET INSTRUMENTS FINANCIERS À TERME**

المصدر: فتحية بوعبانة، عبد الحميد حسياني، مرجع سبق ذكره، ص 250.

2.3 أهداف مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية.

يهدف مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية إلى تطوير نظام معلوماتي متطور لمحاسبة الخزينة، مما يتيح تقديم معلومات دقيقة وعالية الجودة في الوقت المناسب للمسؤولين. وذلك من أجل دعم اتخاذ القرارات، واستخدام هذه المعلومات في عرض وتحليل نتائج الأنشطة الحكومية، وتقييم أداء مختلف وحدات القطاع العام. يهدف المشروع إلى تعزيز الشفافية والفعالية في إدارة الميزانية العامة للدولة. (شلال، 2014).

في هذا الإطار، حددت المبادئ التوجيهية العامة المقترحة لخطة المحاسبة العامة أهداف إصلاح نظام المحاسبة العامة في الجزائر على أساس المكونات التالية:

– ضمان تقديم معلومات موثوقة ودقيقة بشأن جميع أنشطة الدولة.
– تقديم أدوات فعّالة للإشراف على إدارة الموارد العامة لضمان معقولية وصلاحية العمليات المالية للدولة.
– سيسهل النظام المحاسبي الجديد إعداد البيانات المالية في إطار زمني معقول، وضمان أن تكون المعلومات المقدمة مفهومة بسهولة وتلبي متطلبات صناع القرار، مع تحقيق أهداف مراقبة ومراقبة توثيق الأنشطة المالية المختلفة للدولة. وهذا من شأنه أن يسمح بتحقيق ما يلي:

- التعرف على العناصر المختلفة لأصول الدولة.
- القدرة على تقييم النفقات المرتبطة بالخدمات العامة.
- تقييم النتائج السنوية وقياس كفاءة أداء الإدارة.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد نظام المحاسبة العامة على إنشاء إطار محاسبي يتضمن المبادئ والممارسات الموجودة في القطاع الخاص، مع تكييفها أيضًا لتتناسب مع الخصائص الفريدة لعمليات القطاع العام. يقدم هذا النظام المحدث مكونات محاسبية لم يستخدمها المحاسبون العموميون من قبل، من خلال دمج المفاهيم التالية في محاسبة الخزينة العمومية.

3. الإصلاح المحاسبي و الميزانياتي كأول المتطلبات نحو تعديل نظام المحاسبة العمومية للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS

للاستفادة من الرؤى المكتسبة من أوجه القصور في هذه المتطلبات، تم إطلاق مشروع إصلاحي يركز على المحاسبة والميزانية بموجب القانون العضوي 18-15، والذي يتعلق باللوائح المالية التي تم إنشاؤها في 2 سبتمبر 2018. وتحدد المادة 65 من هذا القانون المبادئ الأساسية التي ستحكم المحاسبة العمومية اعتبارًا من 1 يناير 2023. وقد قامت الجزائر بتحديث الإطار القانوني الذي يحكم نظام المحاسبة العمومية لديها ليتماشى مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) من خلال سن القانون العضوي 18-15، الذي يتناول قواعد المحاسبة العمومية والإدارة المالية. وقد حصل هذا التشريع على الموافقة من قبل نواب المجلس الشعبي الوطني في 11 أبريل2023 (المالية، 2025).

1.3 أسباب صدور القانون العضوي 18-15:

الأسباب والدوافع الهامة جدا وراء إصدار القانون العضوي 18-15 هي: (خبيطي، 2022)

- العديد من نقاط الضعف في النظام المالي في ظل القانون 84-17، وخاصة الاعتماد على نظام إدارة الميزانية على أساس الوسائل وعدم استكمال الغايات التي ابتليت بها هذه المنظومة لأنها لا تقيس أداء الكيانات الحكومية وتفتقر إلى الشفافية في تقديم وثائق الميزانية.
- طبيعة المعلومات المقدمة في ظل نظام المحاسبة العمومية القائم على النقد، والتي ليست شاملة وشفافة بشأن الكشف عن نشاط الهيئات في القطاع العام
- خطوة نحو مواكبة تطور النظام المالي والمحاسبي للدولة على المستوى الدولي من خلال معايير IPSAS وطرق متقدمة لإدارة الميزانية، وخاصة الميزانية الموجهة نحو النتائج.

2.3 مضمون القانون العضوي 18-15.

يتضمن القانون العضوي 18-15 محاور يرتكز عليها الإصلاح وهي كالتالي: (عبدوس، 2020-2021)

- **إعادة هيكلة الميزانية:** يتم اعتماد نظام التسيير الميزانياتي القائم على النتائج من خلال تحديد أهداف واضحة ومحددة تتماشى مع غايات المصلحة العامة (المادة 26). كما يتم توحيد ميزانيات التسيير والاستثمار ضمن إطار ميزانية واحدة، وذلك من خلال تخصيص جديد للإعتمادات. وتكون مدونة الميزانية وفقاً للمادة 28 من القانون العضوي على النحو التالي:
  - التصنيف حسب النشاط، والذي يتضمن البرامج وتقسيماتها؛
  - التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات، والذي يتكون من أبواب النفقات وتقسيماتها؛
  - التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة، والذي يتضمن تحديد القطاعات المسؤولة عن تحقيق الأهداف وفقاً للوظيفة؛
  - التصنيف حسب الهيئات الإدارية المسؤولة عن إعداد الميزانية وتنفيذها، والذي يعتمد على توزيع الإعتمادات بين الوزارات والمؤسسات العمومية.
- **اعتماد نهج متعدد السنوات لنفقات وإيرادات الدولة:** تنص المادة 05 من القانون 18-15 على ضرورة اعتماد إطار ميزانياتي متوسط المدى سنويًا من قبل الحكومة. تشمل هذه الميزانية

المتكاملة متعددة السنوات جميع الاستثمارات والنفقات الجارية، مع الحفاظ على الطابع السنوي للميزانية، بحيث تتضمن التوقعات لكل قطاع. يتم إعداد هذه الميزانية وعرضها مع تقديرات وتوقعات تمتد على مدى ثلاث سنوات.

- **تطبيق المحاسبة المالية على جميع عمليات الدولة وفقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي،** يهدف إلى إعداد بيانات مالية حكومية دقيقة ومنتظمة تعكس الوضع المالي والممتلكات. كما يتم استخدام نظام محاسبة التكاليف لتحليل تكاليف الأنشطة المختلفة المرتبطة بتنفيذ البرامج الحكومية. (المادة 65) (أحمد، نظام المحاسبة العمومية ومدى ملائمتها لمعايير المحاسبة العمومية للقطاع العامIPSAS، 2015/2016).
- **تعزيز الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية:** (المواد 71-78) وكذا القانون المتضمن تسوية الميزانية (المواد 86-87) وهذا من أجل تعزيز الشفافية وكذا رقابة البرلمان على المال العام (18-15، 02-09-2018).
- **تفعيل الرقابة على المال العام:** سواء على الرقابة البرلمانية وكذا رقابة مجلس المحاسبة من خلال المصادقة على حسابات الدولة على شكل تقرير يحدد ما إذا كانت القوائم المالية للدولة متضمنة وتعرض بصدق الوضعية المالية وكذا الوفاء والشفافية (المادة 88) (18-15، 02-09-2018).

3.3 إنعكاسات تطبيق مشروع اصلاح المحاسبة العمومية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

إن تطبيق المخطط المحاسبي الجديد المستوحى من المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS) سوف يسمح بتحقيق أهداف مخرجات نظام المحاسبة العمومية ويمكن ابرازها فيما يلي: (ضريفي، جوان 2018)

- **تسيير موارد الدولية.**

✓ معلومات حول مصادر واستخدامات الموارد المالية؛

✓ معلومات حول مدى تطابق استخدام الموارد المالية مع ما هو في الموازنة؛

- **تحديد حجم التدفقات النقدية**

✓ معلومات حول كيفية تمويل الدولة لمختلف الأنشطة سواء تعلق الأمر ب: التدفقات المتعلقة بالأنشطة، التدفقات الاستثمارية، التدفقات التمويلية؛

- ✓ معلومات حول مدى كفاءة وفعالية استخدام موارد الدولة في تحقيق الفائض أو العجز المالي.

- **تحديد المركز المالي للدولة**

- ✓ معلومات حول الحقوق المثبتة وممتلكات الدولة؛
- ✓ معلومات حول نتيجة الدورة؛
- ✓ معلومات حول ثروة الدولة ووضعيتها المالية ومركزها المالي وتغيراتها.

- **إجراء عمليات المقارنة.**

- ✓ توفير معلومات مسبقة تسمح بالمقارنة بين الوحدات الحكومية على المستوى المحلي من جهة والمقارنة على المستوى الدولي من جهة أخرى.

- **تقييم الأداء.**

- ✓ معلومات شاملة حول الوضعية المالية للدولة؛
- ✓ توفير معلومات عن طريق استخدام محاسبة التكاليف التي تساعد في إعطاء نظرة تحصيلية حول حجم الأداء مقارنة بالامكانيات المتاحة؛
- ✓ تقديم معلومات تفيد في تقييم الأداء في الوحدات الحكومية للدولة.

- **التنبؤات المالية.**

- ✓ توفير معلومات تفيد في اجراء التقييمات التنبؤية اللازمة لمعرفة الاحتياجات والمخاطر المالية من جهة والبحث عن طريق التمويل المناسب حسب قدرة وامكانيات الدولة من جهة أخرى.

بناء على ما سبق نستنتج أن تطبيق المخطط المحاسبي الجديد المستوحى من المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام يسمح بتوفير جملة من المعلومات الضرورية من أجل تقييم الأداء في المؤسسات العمومية والتنبؤات المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية والتمويلية كما يساعد في القيام بالوظائف المختلفة كتحديد المركز المالي والتدفقات النقدية وإجراء عمليات المقارنة....

4. خاتمة:

تشكل المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS) القواعد التي تنظم نظام المحاسبة العمومية للمؤسسات والإدارات العامة على أساس الاستحقاق. تهدف هذه المعايير إلى إدارة المال العام وتحسين جودة القوائم المالية الصادرة عن مؤسسات القطاع العام.

سعت الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، إلى تكييف نظام المحاسبة العمومية مع معايير (IPSAS)، حيث قامت بتحديث نظامها المحاسبي في إطار مشروع إصلاح المحاسبة والميزانية الذي تم بموجب القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2018/09/02 والمتعلق بقوانين المالية، والذي تم اعتماده اعتبارًا من عام 2023. يهدف هذا التوجه إلى إنشاء نظام محاسبي فعال يضمن دقة المعلومات المتعلقة بتسجيل ومراقبة العمليات المالية للدولة، ويعزز الشفافية والرشادة في إدارة الأموال العامة. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- يعاني نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من نقص في توفير المعلومات المالية، مما يستدعي ضرورة تكييفه مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.
- تلعب المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام دورًا حيويًا في تقديم الصورة الحقيقية عن الوضع المالي للمؤسسة من خلال القوائم المالية المعتمدة. لذلك، سعت الجزائر إلى تبني هذه المعايير من خلال تطبيق محتوى القانون العضوي 18-15 الذي يتضمن القوانين المالية للمؤسسات العمومية.
- يواجه نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ضعفًا في تقديم قوائم مالية تعكس الوضع المالي الحقيقي، مما يتطلب تحديثه بالاعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.
- يُعتبر إصدار القانون العضوي 18-15 من أهم الخطوات لتعديل نظام المحاسبة العمومية كي يتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.

❖ **الاقتراحات:**

- تحديث أنظمة الإدارة العامة لتتماشى مع التطورات التكنولوجية ونظم المعلومات أصبح أمراً ضرورياً، وخاصة لتلبية متطلبات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.
- التركيز على تدريب وتأهيل الكوادر لمساعدتهم على استيعاب المفاهيم والنظريات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية داخل القطاع العام.

- تضمين مناهج الكليات والجامعات معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة بالقطاع العام.

5. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2009). *إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام*. عمان: الجزء الأول، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مطبوعة طلال أبو غزال.

- الأطروحات:

إيمان عبدوس. (2020-2021). دور تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر و أثره على جودة الإبلاغ المالي الحكومي. *أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير* (صفحة 444). الجزائر: جامعة الجزائر 3.

بوعبانة فتحية. (2019-2020). استراتيجية عصرنة الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر. *لأطروحة دكتوراه، تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير* (الصفحات 139-140). الجزائر: جامعة الجزائر 3

زهير شلال. (2014). آفاق اصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة. *أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، (الصفحات 184-185). الجزائر: جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.

فطيمة عشة. (2022). محاولة تقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء الممارسات الدولية السليمة. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة مالية ومحاسبة* (صفحة 58). الجزائر: جامعة الجزائر3.

يوسف السعيدي أحمد. (2015/2016). نظام المحاسبة العمومية ومدى ملائمتها لمعايير المحاسبة العمومية للقطاع العامIPSAS. *أطروحة دكتوراه* (صفحة 84). الجزائر: جامعة البليدة 02.

يوسف السعيدي أحمد. (2015/2016). نظام المحاسبة العمومية ومدى ملائمتها لمعايير المحاسبة العمومية للقطاع العامIPSAS. *أطروحة دكتوراه* (صفحة 264). الجزائر: جامعة البليدة 02.

- المقالات:

الصادق ضريفي، نوال ضريفي. (جوان 2018). دور تطبيق المعايير الدولية المحاسبية في القطاع العام في عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر. *مجلة الأستاذ الباحث، للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 10*، 79.

بوعبانة فتيحة، حسياني عبد الحميد. (2021). عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS الجهود والتحديات". *مجلة المؤسسة، العدد 01. المجلد 10 جامعة الجزائر*، 250.

خضير خبيطي. (2022). آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS ودورها في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية العمومية في الجزائر –دراسة ميدانية للفترة 2020-2021. *مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01*، 179.

سيد علي باني. (2021). "دراسة مقارنة بين مشروع معايير المحاسبة للقطاع العام في الجزائر والمرجعية الدولية في معالجة الأصول الثابتة والملموسة. *مجلة اقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 01، الجزائر*، 298.

نادية ضريفي، أمال حاج جاب الله. (2018). إصلاح النظام المحاسبي للدولة وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العمومي IPSAS. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية العدد4*، 234-235.

القانون العضوي رقم 18-15. (02-09-2018). القانون العضوي رقم 18-15. *الجريدة الرسمية رقم 53*.

- مواقع الانترنيت:

موقع وزارة المالية. تاريخ الاسترداد 02 01, 2025، من www.mf.gov.dz